

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

١٩٢٠ - ١٩٤٦ م

د. أكرم محمد عدوان

كلية الآداب - قسم التاريخ والآثار

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

ملخص: يركز البحث على مرحلتين رئيسيتين من تاريخ مقاومة مدينة دمشق للاستعمار الفرنسي وهي:

المرحلة الأولى: وتمتد منذ بداية الاحتلال العسكري لسوريا عام ١٩٢٠م حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، وهي المرحلة التي تميزت بالمقاومة بجميع أشكالها من ثورات ومظاهرات وأعمال عسكرية ضد المستعمر الفرنسي، وهما:

المرحلة الثانية: التي تميزت بهدوء المقاومة نسبياً وظهور ما يسمى بالعمل السياسي ضد المستعمر الفرنسي والتي امتدت حتى حصول سوريا على استقلالها الكامل ولاء القوات الفرنسية، علماً بأن المرحلة الثانية لم تكن سياسية فقط بل تخللها الكثير من المقاومة والتصدي للاستعمار الفرنسي وخاصة في مدينة دمشق وبعض المدن السورية الأخرى.

وخلص البحث في النهاية، إلى نتيجة هامة، وهي أن المقاومة والتصدي ضد المستعمر الفرنسي منذ اليوم الأول للاحتلال، كان له آثاره الإيجابية على حصول سوريا على الاستقلال بهذه السرعة، وقد لعبت مدينة دمشق دوراً رئيسياً في هذه المقاومة سواء على الجانب المقاوم أم الجانب السياسي، ذلك الدور الذي يعتبر دوراً محورياً ومركزياً في إدارة الصراع مع المستعمر الفرنسي، مما انعكس على كل جوانب المقاومة في جميع أنحاء سورية.

Damascus and colonolization Resistance 1920 -1946

Abstract:This research treats two main stages for Damascus city in resisting the French colonolization:

First stage:

Starts with military occupation to Syria in 1920 until 1930 in the twentieth century. This stage was distinguished by different kinds of resistance like demonstrations and military actions against occupation.

Second stage:

That was caracteirized with calmness relatively as political work started against French colonolizationh until Syrian independence and with drawal of French forces, despite resistance in different places like Damascus and other cities.

The research raised an important point that resisting the French colonolization from the first day affected resistance positively and Damascus city played a main role besides political side in struggle that affected resistance in different points and places in Syria.

المقدمة:

كانت نتائج الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، عظيمة الأثر على وضع سوريا الجغرافي والقانوني، فقد جاء اتفاق سايكس، بيكو ١٩١٦.

أولاً: ليفصل فلسطين والأردن ولبنان عن سوريا، ثم جاء وعد بلفور ١٩١٧ ليزيد من فصل فلسطين عن المركز السوري، وذلك بالسماح لليهود بإنشاء وطن قومي لهم فيها، ثم أنشئ لبنان مقطّعةً مناطق كانت تتبع تاريخياً لولاية دمشق، بحيث تقطعت أوصال سوريا الطبيعية إلى أن أعطاها الملك فيصل أملاً هشاً بالوحدة بإنشاء حكومة دمشق العربية التي حاولت دون جدوى إعادة توحيد المنطقة، إلى أن جاء اتفاق سان ريمو ١٩٢٠م لحسم الموضوع في اتجاه معاكس، إذ قسمت سوريا الطبيعية إلى منطقتين واحدة تحت الانتداب الفرنسي والثانية تحت الانتداب البريطاني، ثم قسمت الأولى إلى سوريا ولبنان، والثانية إلى فلسطين وشرق الأردن.

من هنا تأتي أهمية الدراسة فالدراسة هنا تحاول إلقاء الضوء، على دور دمشق كعاصمة تاريخية لسوريا الكبرى، في مواجهة هذه الأحداث والتطورات، خاصة فيما يتعلق بدور القوى الاستعمارية في تقسيم المنطقة وسلب سوريا الطبيعية ميزتها وحضارتها ومكانتها في العالم العربي والإسلامي، فعند الحديث عن دمشق ودورها في مقاومة المستعمر الفرنسي يعني الحديث عن كل سوريا الكبرى عن كل بلاد الشام بحدودها التاريخية والطبيعية. لهذا لا يمكن الفصل بأي حال من الأحوال، عند الحديث عن دور مدينة دمشق العربية التاريخية بعظمتها في مقاومة القوى الاستعمارية، لا يمكن فصلها عن محيطها المحلي أو الإقليمي فدمشق قلب المنطقة ومركزها التاريخي والحضاري.

لهذا تهدف الدراسة إلى تركيز الضوء على دور مدينة دمشق في مكافحة ومقاومة القوى الاستعمارية في المنطقة، وذلك منذ فرض السيطرة الاستعمارية على سوريا عام ١٩٢٠ حتى نيل الاستقلال وجماع القوات الفرنسية عن سوريا عام ١٩٤٦.

كما تهدف كذلك، إلى إبراز دور مدينة دمشق العسكري والسياسي والحضاري لجمع كل الأطراف السياسية والوطنية داخل سوريا وفي المنطقة المحيطة لسوريا لمواجهة أساليب الاستعمار في المنطقة، وإلقاء الضوء على أهم الثورات والمواجهات العسكرية والسياسية التي خاضها الشعب السوري في هذه المدينة ضد المستعمر، وكذلك دور المدينة في التنسيق والتنظيم في كل المجالات لمواجهة المستعمر البغيض.

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

أما حدود الدراسة فهي تبدأ منذ عام ١٩٢٠ - وتنتهي عام ١٩٤٦، أما عام ١٩٢٠ - فهو العام الذي دخلت فيه دمشق والمنطقة العربية المحيطة بها، تحت سيطرة الانتداب الفرنسي والبريطاني، وهو العام الذي بدأت فيه تظهر بوادر المقاومة الفعلية لهذا المستعمر داخل مدينة دمشق وخارجها، أما عام ١٩٤٦، فهو العام الذي انتهى فيها الاستعمار من دمشق وسوريا كلها، وحصلت على استقلالها الفعلي.

وقد استخدم الباحث في دراسته، المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي معتمداً على أهم الدراسات والوثائق التي تسنى الحصول عليها لكتابة هذا البحث.

وقد خرج الباحث في النهاية ببعض النتائج التي يمكن أن يستفيد منها باحثون آخرون

توطئة..

تعود نشأة مدينة دمشق إلى أقدم العصور، وقد اختلفت الروايات التاريخية في تحديد معنى تسميتها، والأرجح أنها كلها ذات أصول كلدانية قديمة تعني الأرض الزاهرة أو العامرة. اشتهرت مدينة دمشق بغوطتها المروية بمياه نهر بردى، واكتسبت أهميتها من موقعها الجغرافي على طريق القوافل التجارية. (١)

عموماً لم تكن دمشق يوماً من الأيام، مثل القاهرة أو بغداد، عاصمة مترامية الأطراف بل كانت حتى أمد قصير مدينة تقليدية، يربطها علاقة تكاملية مع محيطها (الغوطة)، دون تضخم أو انكسار خطير في مسارها، ومنذ الألفية الثانية كانت المدينة ذات طابع آرامي، ثم تطورت مع فتوحات الاسكندر المقدوني الذي بنى إلى جانبها مدينة يونانية، إلى أن دخلها خالد ابن الوليد في ٦٣٥هـ. ثم جعلها الأمويون عاصمة للدولة الإسلامية (٢)، ثم دخلت المدينة في مرحلة تدهور نسبي عندما سيطر عليها القرامطة والفاطميون، هذا التدهور الناتج عن الحروب والانقسامات الدامية، انقسمت المدينة إلى عدد من الأحياء المقفلة بأسوار وأبواب، وتعززت فيها الهوية الطائفية والعرقية لتلك الأحياء، وظل الأمر قائماً إلى فترة عودة الازدهار إلى دمشق أيام نور الدين محمود والدولة الأيوبية، وذلك قبل سقوطها في يد المغول عام ١٤٠١هـ إلا أن المدينة عادت وازدهرت وبقوة وأصبحت مركزاً لولاية كبيرة بعد الفتح العثماني. وكان من ولاتها البارزين مدحت باشا زمن الحكم العثماني الذي أدخل لها العديد من الإصلاحات وفي كل المجالات، بينما كان الأكراد يحتلون حياً منها والمهاجرون من جزيرة كريت يحتلون حياً آخر، وذلك تأكيداً على الانقسامات الفئوية، السكانية في المدينة، عموماً كانت - ولا زالت - دمشق تمثل أبرز مدن سوريا الكبرى، وأكثرها إثارة للذاكرة التاريخية، وأهمها وأكبرها نمواً اقتصادياً، فعلى الرغم من وزن حلب الاقتصادي والسكاني، ومن نمو بيروت المتسارع في القرن التاسع

د. أكرم عدوان

عشر. (٣) من الطبيعي أن يختارها الأمير فيصل عام ١٩١٨ عاصمة لإمارته القصيرة العمر ، وعلى الرغم من انفصال لبنان وفلسطين وشرق الأردن عن باقي سوريا الكبرى، والذي جعل من مدينة دمشق جغرافياً مدينة معزولة في سوريا المعاصرة إلى حد كبير، فلم يكن من المعقول أن يختار غيرها من المدن عاصمة لسوريا الحديثة والمستقلة. (٤)

ولا زالت مدينة دمشق تتمتع بالمكانة التاريخية والحضارية والسياسية نفسها بين مدن العالم العربي والإسلامي.

وكما ذكرنا في السابق تفتتت الوحدة السياسية والجغرافية لسوريا الكبرى أو ما درج على تسميته ببلاد الشام، بعد الحرب العالمية الأولى، وعند إقرار نظام الانتداب عام ١٩٢٠، دخلت سوريا تحت الانتداب الفرنسي، وكانت قد تأسست في سوريا حكومة أو دولة عربية برئاسة الأمير فيصل بن الحسين، على إثر دخول الكتائب العربية بقيادة سوريا، كجزء من جيش الحملة المصرية بقيادة الجنرال اللنبي. (٥)

في ١٤/تموز/١٩٢٠ - وجه الجنرال "غورو" الفرنسي إنذاره المشهور إلى الملك فيصل وحدد أربعة أيام لقبوله، والذي جاء فيه، يجب قبول الانتداب الفرنسي على سوريا، وقد دارت خلال الأيام الأربعة مفاوضات طويلة بين الحكومة الركابية التي تشكلت في ٨/آذار/١٩١٩ بقرار من الأمير فيصل والجنرال غورو للوصول إلى اتفاق يحول دون وقوع الحرب، ودعا الملك فيصل المجلس الحربي الأعلى لاستشارته، فتبين له عدم قدرة الجيش الناشئ، على الصمود أكثر من بضع ساعات، فأشارت الوزارة الركابية على فيصل، قبول الإنذار وأعدت مذكره يوم ١٨/تموز/١٩٢٠ تفيد بقبول الإنذار. إلا أن المؤتمر السوري العام الذي عقدت أول جلسة له يوم ٧/آذار/١٩١٩ وأعلن عن استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً، قرر عدم الاعتراف بأي اتفاق أو أي معاهدة تعقدها الحكومة ما لم تعرض عليه ويصادق عليها، ودعي إلى مظاهرات ضد هذا الاتفاق، وبالفعل خرجت أول مظاهرات فعلية من دمشق ومعظم المدن السورية تطالب باستقالة الوزارة. (٦)

لم تهتم وزارة الركابي بالمعارضة الشعبية، وباشرت بتنفيذ أحكام الإنذار فسرحت الجيش السوري، وجلت عن المراكز العسكرية المحصنة على الحدود وجمدت المؤتمر السوري العام، فتجددت المظاهرات واقتحم المتظاهرون سجن القلعة لأخذ السلاح المدخر في مستودعاتها وأطلقوا سراح السجناء، ولم تهدأ المظاهرات إلا باستقالة وزارة الركابي، والتي خلفتها وزارة حرب برئاسة السيد هاشم الأتاسي. (٧)

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

بالرغم من أن حكومة فيصل قبلت الإنذار وبدأت بالفعل في التجاوب معه وتطبيقه على الأرض، إلا أن الجنرال غورو كان قد اتخذ قراراً بالاستيلاء على سوريا عسكرياً، فأمر قواته المرابطة في لبنان بالزحف على دمشق متحججاً بأن تفاصيل قبول الإنذار لم تصل في الساعة المحددة. (٨)

ويمكن القول: إن الإنذار الفرنسي جاء فقط لوضع الأطماع الفرنسية في سوريا موضع التنفيذ، فالأمر مدبر من قبل بين بريطانيا وفرنسا، منذ عام ١٩١٦ من خلال اتفاقية سايكس بيكو، ولم يكن الإنذار سوى أمر شكلي لتنفيذ المخطط الذي جاء في هذه الاتفاقية.

بدأت المواجهة الحقيقية من الشعب السوري، وبدأت تظهر الوطنية على حقيقتها، إذ بدأ الشعب السوري وخصوصاً في مدينة دمشق، يعمل على مقاومة هذا المغتصب المحتل، فهبت الجموع العزلاء في دمشق لمقاومة القوات الاستعمارية الفرنسية المدججة بالسلح، وأعلنت الحرب على فرنسا يوم ٢١/ يوليو ١٩٢٠، فتدافع الناس من كل حذب وصوب وتطوعوا لخوض معركة غير متكافئة ضاربين بذلك أروع الأمثلة في التضحية، فكانت معركة ميسلون في ٢٤ يوليو ١٩٢٠، فقد بلغت القوة الفرنسية العسكرية في المعركة، (٩) آلاف جندي مزودين بخمس بطاريات مدفعية ميدان، وبطاريتي مدفعية عيار ١٠٠مم وعدد كبير من الدبابات والرشاشات والطائرات مقابل ثلاثة آلاف متطوع سوري، لا يملكون إلا إرادتهم في المقاومة وبعض السلاح الأبيض. (٩)

استمرت المعركة نحو ساعتين، استشهد فيها ما يزيد عن ٨٠٠ شهيد على رأسهم وزير الحربية السورية يوسف العظم.

سار الفرنسيون فوق جثث الشهداء من الشعب السوري، باتجاه دمشق، حتى دخلوها يوم ٢٥/أكتوبر/١٩٢٠، فاستقالت وزارة السيد هاشم الأتاسي، وانتهى بذلك عهد الحكومة العربية الفيصلية في سوريا، وبدأ عهد الاحتلال والانتداب الفرنسي. (١٠) لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مدينة دمشق وسوريا، مرحلة أقل ما يقال عنها، مرحلة المقاومة و التضحيات ضد المحتل والمستعمر الجديد الذي فرض نفسه بقوة السلاح.

وتعد هذه المرحلة من أهم وأخطر المراحل التي مرت بها مدينة دمشق تحديداً وسوريا بشكل عام، وشهدت العديد من الأحداث السياسية والعسكرية والاجتماعية داخل دمشق وسوريا، تخلل المرحلة الكثير من الأحداث التي فرضت نفسها على تاريخ دمشق السياسي والاجتماعي والعسكري.

د. أكرم عدوان

بعد دخول القوات الفرنسية مدينة دمشق، غادرها الملك فيصل ، في يوم ٢٨/يوليو/١٩٢٠ وقام الجيش الفرنسي باحتلال التكنات، وفرض السيطرة العسكرية على المدينة مستخدماً أبشع الأساليب الاستعمارية، ففي ٢٧/تموز/ أذاع الجنرال غورو بياناً جاء فيه إعلان الأحكام العرفية في البلاد، وفرض على الشعب السوري دفع غرامة مالية تقدر بعشرة ملايين فرنك فرنسي كغرامة حربية، ونزع سلاح الجيش السوري وتقديم عشرة آلاف بندقية للجيش الفرنسي وتسليم كبار المدنيين والعسكريين السوريين للممثل أمام المحاكم العرفية وإنهاء الحكم الفيصلي، وتم تنفيذ حكم الإعدام في العديد من الوطنيين و نفي العديد منهم.(١١)

عندما استقرت الأوضاع الداخلية، بدأ الاستعمار الفرنسي في تنفيذ سياسة فرض السيطرة الكاملة على كل سوريا، تنفيذاً لمخططهم الاستعماري القائم على أساس التقسيم والتجزئة وإنشاء الدويلات لما سموه بالشعوب السورية.

ففي أول سبتمبر ١٩٢٠، أعلن الجنرال غورو عن قيام دولة لبنان الكبير، وفي الثامن منه أصدر قراراً بفصل ولاية حلب عن سوريا وإنشاء دولة مستقلة باسمها، وفي الثالث والعشرين أنشئت دولة العلويين في لواء اللاذقية، وعين لها حاكماً عسكرياً.(١٢)

وبذلك أصبحت مدينة دمشق عاصمة دولة سميت باسمها، لا فرق بينها وبين تلك الدويلات، التي قام بإنشائها الانتداب الفرنسي، ممزقاً وحدة البلاد ومفرقاً أبناءها ومعلنناً سياسة (فرق تسد). وفي أول يناير ١٩٢٥ انضمت حكومتا دمشق وحلب في حكومة واحدة هي حكومة دمشق.(١٣)

على أن السياسية الفرنسية داخل سوريا، والتي اعتمدت في الأساس على تقسيم البلاد حتى يسهل التحكم بها، إضافة إلى سياسة القتل والتشريد الفرنسية ضد الأهالي في دمشق وغيرها من المدن السورية، جاءت بنتائج عكسية على الفرنسيين، فلم تلبث أن جعلت تلك السياسة المدن السورية وعلى رأسها مدينة دمشق ميداناً واسعاً للثورات والمقاومة المتصلة ضد المستعمر الفرنسي، وبدأت تظهر العديد من الثورات المنظمة خلال تلك المرحلة، مثل ثورة الشيخ صالح العلي. التي ظهرت في منطقة جبل العلويين من مايو ١٩١٩ حتى يونيو ١٩٢١، وقد أزعجت الثورة الفرنسيين كثيراً لدرجة أنهم استجدوا ببريطانيا لمساعدتهم على إخمادها. (١٤) وثورة حوران من أغسطس إلى أكتوبر ١٩٢٠، والثورات التي قامت في شمال سوريا واشترك فيها (إبراهيم هنا نو) واستمرت حتى يوليو ١٩٢١.(١٥) فقبضت السلطات الفرنسية على العديد من الزعماء السوريين على أثر تلك المظاهرات مثل، الدكتور عبد الرحمن شهبندر والحكيم،

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

وأصدرت حكماً بالسجن عليهم مدداً متفاوتة فكان نصيب الدكتور عبد الرحمن شهبندر عشرين عاماً. (١٦)

على أثر تلك الأحداث أضربت مدينة دمشق – وعطل أهلها رجالاً ونساءً الأعمال، بما يشبه العصيان المدني، فأعلنت الأحكام العرفية، وأصدر المجلس العسكري الفرنسي العديد من الأحكام الجائرة، فتجددت المظاهرات، وانتقلت الحركة إلى سائر المدن السورية، وقد ورد ذكر هذه الأحداث في معظم الصحف الأوروبية والأمريكية، واحتج عليها السوريون في مصر وباريس وغيرها من المدن العربية. (١٧)

وقعت الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ على اثر السياسة الفرنسية في سوريا، وهي قيام فرنسا بإلغاء الاتحاد السوري عام ١٩٢٣م وإنشاء دولة سوريا من حكومتي دمشق وحلب مما زاد في توتر الأوضاع وتدهورها وامتدت حتى عام ١٩٢٧، والتي وقعت في جبل الدروز وامتدت حتى وصلت إلى غوطة دمشق ثم بقية المناطق السورية، وبادر المندوب السامي الفرنسي "سراي" بإرسال القائد "ميشو" على رأس قوة كبيرة لإنقاذ حامية السويداء. إلا أن الدروز اشتبكوا مع هذه القوة في معارك متعددة، وأوقفوا بالفرنسيين الهزيمة في معركة المزرعة في أول أغسطس ١٩٢٥، وحاول الفرنسيون التفاهم مع الثوار إلا أن زعماء الدروز ومن أبرزهم زيد الأطرش وزعماء الشعب الذين اتفقوا على مواصلة القتال ضد الفرنسيين، كما ألحق الثوار بالفرنسيين الهزيمة في معركة السيفر في ١٧/أكتوبر/ ١٩٢٥ وكادوا أن يفتكوا بالقوة الفرنسية لولا تدخل الطائرات الفرنسية، وفي ١٨ أكتوبر دخل الثوار دمشق وسيطروا على بعض أجزائها، وكان الغرض من ذلك القبض على الجنرال سراي، إلا أنه استطاع الهرب إلى بيروت وأمر بإطلاق القنابل على دمشق، فضربها الفرنسيون بالمدافع والطائرات، مدة أربع وعشرين ساعة من ١٩ – ٢٠ أكتوبر ١٩٢٥ فتهدمت مباني عدة، وأصيبت أحياء كثيرة بأضرار جسيمة واستشهد الكثير من المقاومين، ولم يتوقف إطلاق النار والمدافع إلا عندما وافقت المدينة على أن تدفع تعويضاً مقداره مائة ألف من الجنيهات الذهبية وتسليم الفرنسيين ثلاثة آلاف بندقية. (١٨)

وبالرغم مما لاقته المدينة من ويلات وضربات، على الرغم مما استشهد من المجاهدين داخل المدينة، فإن حدة الثورة والمقاومة والمظاهرات لم تخف أو تهدأ، بل على العكس استمرت المقاومة و الجهاد واستمرت المظاهرات، ولم تهدأ إلا بعد سنتين وذلك بعد أن حشدت فرنسا لها قوات كبيرة من الجيش المدجج بالسلاح، وضيق الخناق على منافذها وتآمرت مع الانجليز في تنفيذ مخطط عزل مدينة دمشق عن محيطها السوري والعربي، وبعد أن أعلن مندوبها السامي

د. أكرم عدوان

الجديد(دي جوفنيل)، استعداد فرنسا بالنظر في المطالب الوطنية السورية حال وقف المظاهرات والمقاومة الشعبية داخل المدينة.(١٩)

وكان لتدمير دمشق آثار عميقة، ليس على العرب والمسلمين فحسب، بل في جميع أنحاء العالم أيضاً، وقد أدى إلى، استدعاء المندوب السامي سراي في نوفمبر ١٩٢٥ إلى فرنسا، وإسناد منصب المندوب السامي إلى مدني للمرة الأولى في تاريخ الانتداب الفرنسي على بلاد الشام، وهو "هنري دي جوفنيل" (٢٠) العضو في مجلس الشيوخ، وهو أحد ممثلي فرنسا لدى عصبة الأمم وكان من كبار الكتاب السياسيين.

بدأ المندوب السامي الجديد يبحث عن حلول سياسية لوضع حد للثورة داخل سوريا ومدنها فأطلق وعوداً بالتوقيع على معاهدة سورية- فرنسية تحصل البلاد بموجبها على الاستقلال، وأصدر في ٢٦/أبريل/١٩٢٦ قراراً بتتصيب"الداماد أحمد نامي" رئيساً للدولة والحكومة، بينما أنشئ في مدينة دمشق " حزب الشعب" لقيادة الحركة الوطنية السورية وتنظيمها، فكان أول حزب سياسي ينشط في البلاد خلال مرحلة الانتداب الفرنسي.(٢١)

في هذه المرحلة جرت العديد من الاتصالات والنقاشات، وذلك لإيجاد حلول مناسبة للأوضاع داخل سوريا، وقد حاول المسيو " دي جوفنيل" الاتصال بالعناصر الوطنية خاصة بعد فشل تشكيل الحكومة، فوجد عندها إعراضاً ولم يستطع الشيخ تاج الدين قاضي دمشق تلبية طلبه، وبينما كانت تجري المفاوضات لتشكيل الحكومة بوساطة لبنانية، كان الجنود الفرنسيون يزحفون نحو السويداء للمرة الثانية فاحتلوها في ٢٥/أبريل/١٩٢٦، وفي اليوم التالي أصدر "دي جوفنيل" قراراً عين فيه الداماد أحمد رئيساً لدولة سورية، وفي ٣٠/أبريل/١٩٢٦، توجه المسيو دي جوفنيل و الداماد أحمد نامي لمدينة دمشق وأخذاً يسعيان لتأليف وزارة جديدة، إلا أنهما فشلا فشلاً ذريعاً، ورفض كثير من الوطنيين، التعاون مع الرئيس الذي اختاره الفرنسيون، ومع ذلك فقد أمكن تأليف وزارة في ٤/مايو/١٩٢٦ ضمت بعض العناصر الوطنية مثل، فارس الخوري ولطفي الحفار وحسن البرازي.وقد تألفت تلك الحكومة على أساس برنامج قومي ينص على السعي لدعوة جمعية تأسيسية وسن دستور على قاعدة السيادة، وتحويل الانتداب إلى معاهده لمدة ثلاثين سنة، وتحقيق الوحدة السورية وتوحيد النظام القضائي وتأليف جيش وطني واشترك سوريا في عصبة الأمم والتمثيل الخارجي، والسعي لتعويض منكوبي الثورة. (٢٢)

ومع أن "هنري دي جوفنيل" وافق على بيان الحكومة وبرنامجها، كما وافق على ضرورة وحدة الأراضي السورية وتعهد بتحقيقها، وإعادة الأفضية الأربعة التي تم سلبها من الأراضي السورية، البقاع وبعلمك وحاصبيا وراشيا، بالإضافة إلى طرابلس وعكا.

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

إلا أن هذا الوعد لم يتم تطبيقه فعلياً، بل على العكس، فقد أعلن هو نفسه في يوم ٢٦/مايو/١٩٢٦ عن إقرار دستور جمهورية لبنان، والذي ينص على أن أراضي لبنان وحدة واحدة لا تتجزأ، ولا يجوز التنازل عنها بأي شكل من الأشكال (٢٣) وهذا يعني استحالة تطبيق ما أعلن عنه من توحيد الأراضي السورية.

ويبدو أن إعلانه جاء فقط لكسب الوقت، والدليل على ذلك، أن المندوب السامي رفض أن يطلب من القوات الفرنسية وقف القتال، فقد استمرت الأعمال العسكرية وتكررت الغارات الفرنسية على حي الميدان، وهو من أكبر أحياء دمشق، ولم يتوقف قدوم القوات الفرنسية إلى سوريا، كذلك أفلعت حكومة باريس عن الموافقة على ما سبق أن وافق عليه مندوبها السامي في بيروت ودمشق. (٢٤)

هذا الموقف الفرنسي أدى إلى وقوع خلافات داخلية في الحكومة التي شكلها الداماد، مما أدى إلى حلها، ومن ثم اعتقال الوزراء الوطنيين ونفيهم خارج البلاد، ثم غادر المسيو جوفنيل بيروت في ٢٨/مايو/١٩٢٦ إلى فرنسا، وفي هذه المرحلة ضعفت الثورة نوعاً ما إلا أنها ظلت على استمراريتها داخل مدينة دمشق حتى ربيع عام ١٩٢٧، حيث استسلم فريق من زعماء الدروز بعد أن نفذت الوسائل القتالية، وما ظهر من تعاون سياسي وعسكري بين الانجليز والفرنسيين للقضاء على الثوار، وظل في هذه المرحلة سلطان باشا الأطرش مهاجراً نازحاً في أطراف البادية (قرية الملح) يحمل في قلبه مبادئ الثورة التي قادها، ولم يعد إلى البلاد هو ومن معه من المجاهدين إلا في عام ١٩٣٧. (٢٥)

لم تتوقف المقاومة داخل مدينة دمشق، وإن لجأت بعد فشل الثورة العسكرية إلى أساليب سياسية، تمثلت في إنشاء ما يسمى بالميثاق الوطني وهو الميثاق الذي اتفق عليه بعض الوطنيين السوريين في ٢٧/يونيه ١٩٢٦، لكي يكون دستوراً للحركة الوطنية السورية.. وقد تضمن الميثاق مطالب البلاد والتي تتلخص في اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال سوريا التام، وبحقها في التمثيل الخارجي، وإنشاء الحكومة الوطنية المستندة إلى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً مباشراً بالاقتراع العام، وتحقيق الوحدة السورية، وإدخال الإصلاحات اللازمة في القضاء ونظام النقد وإعلان العفو العام عن السياسيين، وإلغاء الغرامات الحربية، وتعويض منكوبي الثورة، وتحويل الانتداب إلى معاهدة بين فرنسا وسوريا وإدخال سوريا في عصبة الأمم. (٢٦)

لقد كان ذلك الميثاق هو الأساس الذي اجتمعت عليه كلمة الزعماء الوطنيين السوريين على أن تقوم عليه المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وذلك عندما سمحت للوفد السوري للحضور إلى باريس لتلك الغاية، ولازم التوفيق المفاوضات حتى كاد أن يتم الاتفاق، إلا أن فرنسا ما لبثت أن

د. أكرم عدوان

غيرت من سياستها، فأوقفت المفاوضات بدعوى إرجائها إلى حين يذهب إلى سوريا مندوب سامي جديد ليقوم بتحقيق شامل تبني عليه الحكومة الفرنسية سياستها وقراراتها المستقبلية. (٢٧) بالفعل تم تعيين مندوب سام جديد، هو (هنري بونسو) في ١٤/أغسطس/١٩٢٦ ووصل بونسو إلى بيروت في ١١/أكتوبر، ثم قصد إلى دمشق، واعتقد الكثيرون أن تغيير المندوب السامي سوف يؤدي إلى تغيير في سياسة فرنسا تجاه سوريا إلا أن العكس حدث، فقد سار بونسو على السياسة التي سار عليها "جوفنيل" في شق الحركة الوطنية وإثارة الفتن والاضطرابات داخل البلاد، فأجرى اتصالات سرية مع الشيخ تاج الدين الحسني من جهة، ومع السيد هاشم الأتاس من جهة ثانية مما حمل الداماد على تقديم استقالته من رئاسة الدولة والحكومة في ٨/ شباط/١٩٢٧. (٢٨)

إذن عمد "بونسو" إلى إتباع سياسة مفادها فرق تسد والمماثلة والتسويق، بدعوى بحث مطالب الحركة الوطنية السورية، ففضى الوقت منتقلاً ما بين دمشق، وبيروت وباريس بحثاً - كما يدعي - عن حل للقضية السورية، وانتهى "بونسو" بعد التلاعب إلى إصدار تصريح بعد عشرة شهور من تسلمه المنصب، وقد صدر هذا التصريح في ٢٦/يوليو/١٩٢٧ وقد قضي هذا التصريح على كل أمل في التفاهم ما بين الحكومة الفرنسية، والوطنيين السوريين، وكان من أهم ما جاء في التصريح "استمرار السياسة الفرنسية والقانون الأساسي التي سبق العمل بها، زمن المسيو دي جوفنيل، وهي السياسة التي نالت موافقة الحكومة الفرنسية وعصبة الأمم، وهذه هي السياسة التي سيقى المفوض السامي الجديد متمسكاً بها. (٢٩)

وعلى أثر ذلك التصريح عقد الوطنيون السوريون مؤتمراً في بيروت من ٢٣ إلى ٢٥/أكتوبر/١٩٢٧ برئاسة هاشم الأتاس، أصدروا في نهايته بياناً، نقدوا فيه تصريح بونسو، من حيث أنه لم يأت بجديد ولم يحقق أية طموحات سورية في الاستقلال. (٣٠)

بعد صدور بيان مؤتمر بيروت أخذت السياسة الفرنسية تجنح إلى أن تتبع في سوريا النمط السياسي الذي كان في لبنان، فعهد المندوب السامي في ١/فبراير/١٩٢٨ إلى الشيخ تاج الدين الحسني - المغربي الأصل - بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة، على أمل أن تكون الحكومة الجديدة أكثر تعاوناً من حكومة أحمد نامي السابقة مع سلطات الانتداب. (٣١)

أعلنت الحكومة الجديدة في ١٥/فبراير/١٩٢٨، عن إجراء انتخابات عامة لتشكيل جمعية تأسيسية سورية، تكون مهمتها وضع القانون الأساسي للبلاد العربية وهو القانون الذي علق عليه المندوب السامي الفرنسي بقوله "يجب أن يكون ضمن نطاق الاتفاقات الدولية والصكوك المسؤولة

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

عنها فرنسا تجاه عصبية الأمم، على أساس احترام الحقوق و الواجبات المتبادلة الناشئة عن صك الانتداب. (٣٢)

ويظهر من بيان المندوب السامي، أنه ليس هناك من تغيير في سياسة فرنسا تجاه سوريا، وأنه ليس هناك أي جديد في السياسة الفرنسية تجاه سوريا، فشرط الانتداب وتبعات فرنسا والاتفاقات الدولية وغير ذلك من الشروط لازالت تراوح مكانها دون أي تغيير يذكر، بل يمكن القول إن السياسة الفرنسية الجديدة، لا زالت تعتمد على السيطرة بالقوة على كل اتجاهات الحياة السياسية والاجتماعية داخل سوريا، وأن الإجراءات التي قام بها المندوب السامي وتشكيل حكومة جديدة وغير ذلك، ما هي إلا سياسة تهدف إلى كسب الوقت وإدخال السوريين في مناخ سياسية هدفها الانشقاق والانقسام داخل الحركة الوطنية السورية.

جرت الانتخابات يوم ٢٤ / أبريل / ١٩٢٨، وتمخض عنها ظهور الكتلة الوطنية، برئاسة إبراهيم هنانو، وكان زعمائها هاشم الأتاس وجميل مردم وسعد الله الجابري وفارس الخوري، ومن داخل تلك الكتلة، ظهرت جماعة أخرى أطلق عليها اسم الاستقلاليين " لأنها كانت تدعو إلى استقلال سوريا التام، وكانت تضم كلاً من شكري القوتلي، والأمير عادل أرسلان ورياض الصلح، (٣٣) وأخذ رجال الكتلة الوطنية يسيطرون على السياسة الداخلية في سورية.

اختارت الجمعية التأسيسية لجنة لوضع دستور للبلاد، كان من أهم أعضائها البارزين إبراهيم هنانو و فوزي الغزي، وأعدت اللجنة مشروع الدستور، متضمناً ميثاق الحركة الوطنية والذي تألف من ١١٥ مادة، كان من أهمها: إنشاء الجمهورية البرلمانية التي تنتخب لها الجمعية التأسيسية أول رؤسائها، وهيئة تشريعية من مجلس واحد لنواب الأمة، وسوريا دولة مستقلة لا يجوز السماح بضياح أي جزء من أراضيها وسوريا وحدة سياسية لا تتجزأ وسوريا جمهورية نيابية، ودين رئيسها الإسلام وعاصمتها مدينة دمشق. (٣٤)

وبعد صدور الدستور وإعلانه، سرعان ما اصطدم بحكومة الانتداب، الذي اعترضت على بعض بنوده، خاصة تلك التي تتعلق بالاستقلال التام وأن ذلك يفقدها الكثير من صلاحياتها الاستعمارية، وفوجئت الجمعية التأسيسية في ٨ / أغسطس / ١٩٢٨ بصور بلاغ رسمي فرنسي، يطالب بحذف المواد التي تنص على الاستقلال، والوحدة، خاصة المواد الست وهي ٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ١١٠، ١١٢، التي جاءت في صلب الدستور قبل مناقشته وذلك بحجة أن الحكومة الفرنسية، لا يسعها الموافقة على حرمانها من الوسائل التي تساعد على القيام بالواجبات الدولية التي أخذتها على عاتقها. (٣٥)

د. أكرم عدوان

هذا يؤكد أن كل ما قامت به فرنسا بعد تشكيل الجمعية التأسيسية، ما هو إلا عملية خداع للشعب السوري، الهدف منه إدخال الحركة الوطنية في متاهة لتتخبطها عن القيام بواجبها الرئيسي المتمثل في المقاومة العسكرية، وإشغالها في أروقة السياسة التي لا تنتهي.

حمل أعضاء الكتلة الوطنية على التدخل الفرنسي في شؤون الدستور، وعاب زعمائها على فرنسا تدخلها في الأمر، وعندئذ أصدر المندوب السامي أمراً بوقف الجمعية التأسيسية لمدة ثلاثة شهور تبدأ من يوم ١١/أغسطس/١٩٢٨، ثم أصدر المندوب السامي قراراً في ٧/فبراير/١٩٢٩، بتأجيل الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمى. وفي أوائل مارس/١٩٣٠ عقد الوطنيون مؤتمراً في إحدى ضواحي دمشق، قرروا فيه العمل على إيجاد حل للخروج من الأزمة، وفي ٢٢/مايو/١٩٣٠ فاجأ بونسو البلاد بإعلان دستور جديد لها، أضاف إلى موادها مادة جديدة هي المادة ١١٦، والتي ألغى من خلالها مفعول كل المواد الست التي أراد الفرنسيون حذفها من الدستور، ونصت المادة الجديدة على أنه "ما من حكم من أحكام الدستور يعارض ولا يجوز أن يعارض التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها فيما يختص بسوريا لاسيما ما كان منها متعلقاً بجمعية الأمم"، (٣٦) وهذا يعني بالطبع تمسك فرنسا بكل الصلاحيات السياسية والعسكرية داخل سوريا، وأن كل ما تم إنشاؤه من مجالس وهيئات ومؤسسات ما هي إلا صور فارغة ليس لها أي مفعول. كان هذا التدخل الفرنسي الخطير، بهذه الطريقة، سبباً لتجدد الاستياء والاستنكار في جميع المدن السورية، وعند حلول الذكرى السنوية لافتتاح الجمعية التأسيسية، عقدت اجتماعات في دمشق وحلب، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى عصبة الأمم وإلى المفوض السامي، وكانت هذه المناسبة وسيلة لدعوة السوريين في داخل البلاد وخارجها إلى الوفاق و الوئام والاتحاد. (٣٧)

في نوفمبر ١٩٣١، انتهت حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني، وأقام المفوض السامي بونسو حكومة انتقالية برئاسة مندوبه في سوريا: "سالوميك" وذلك للإشراف على إجراء الانتخابات وتنفيذ الدستور، وقد أجريت الانتخابات في إبريل/١٩٣٢ للبرلمان الذي كان يتألف من مجلس واحد، وبسبب التدخل المباشر الفرنسي في تلك الانتخابات جاءت النتائج بفوز من عرفوا بالوطنيين، المقربين من الحل السلمي والسياسي مع فرنسا ويرفضون فكرة التشبث بالاستقلال التام والوحدة السورية. (٣٨)

وقد شهدت الانتخابات العديد من المشاكل خاصة في مدن دمشق وحلب واللاذقية ففي مدينة دمشق قامت ثورة ١٩٣٢م، هوجمت فيها الدبابات والجند ودوائر الحكومة ومكاتب الاقتراع، فسقط قتلى وجرحى كثيرون، فاضطر الفرنسيون إلى وقف الانتخابات بعد أن شهدوا تفاقم الخطر

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

في الساعة الثانية بعد الظهر، وكان بعضهم يلقي اللوم على بعض، ويتصل من المسؤولية كما هي العادة غالباً في حالة الإخفاق. (٣٩)

بعد نهاية الانتخابات استمرت الاتصالات بين العناصر الوطنية، التي لم تقز بسوي ٢٥% من الأعضاء، وبين ممثلي السلطات الفرنسية في بيروت ودمشق، بغية الوصول إلى اتفاق في شأن الرئاسات الثلاث وكان الوطنيون يطالبون، بالرغم من صغر حجمهم في البرلمان، إلا أن الفرنسيين كانوا يعملون على تحقيق خططهم عن طريق المجلس الجديد الذي ضموا من خلاله تأييداً واسعاً لسياساتهم داخل سوريا ويحاولون استرضاء الوطنيين بالمحاباة، والخداع. (٤٠)

وبعد محاولات طويلة تم الاتفاق على انتخاب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٣م حلاً وسطاً بين الأطراف الموالية لفرنسا والأطراف المؤيدة للوطنيين على أن يتقلد حقي بك العظم رئاسة مجلس الوزراء. (٤١)

تنفس البعض الصعداء لأنهم خرجوا من ذلك المأزق بهذه الطريقة التي كانت تسوية جاءت فقط لصالح فرنسا وليس لصالح الشعب السوري، فهي تسوية سياسية يحكمها الصراع والتنافس غير الشريف على المناصب فقط ولتحقيق المصالح الاستعمارية الفرنسية، وكان أجدى لأولئك الذين تنافسوا على تلك المناصب لو عادوا إلى الشعب و إلى المقاومة ، فقد كان الرابح الوحيد الانتداب الفرنسي.

دخلت في تلك المرحلة فرنسا مع سوريا في مفاوضات طويلة، بدأت أولاً في دمشق، أجازها المندوب السامي الفرنسي "بونسو" إلا أنها إنتهت بالفشل بسبب تمسك الوطنيين بفكرة الاستقلال والوحدة، فنقلت المفاوضات إلى فرنسا في النهاية، وقصد باريس وفد سوري تألف من ستة أعضاء هم: هاشم الأتاس، وفارس الخوري، وسعد الله الجابري، وجميل مردم، وعضوين من وزارة عطا الأيوبي الانتقالية وهم: أدمون حمص ومصطفى الشهابي، وفي ٩/سبتمبر/١٩٣٦ وقعت المعاهدة السورية الفرنسية في وزارة الخارجية بباريس. (٤٢)

تألفت المعاهدة من معاهدة صداقة وتحالف واتفاقية عسكرية وخمسة بروتوكولات وإحدى عشرة مراسلة ملحقة بالمعاهدة وتعد تلك المراسلات جزءاً غير منفصل عن المعاهدة الأصلية. وكانت مدة المعاهدة السورية الفرنسية، خمساً وعشرين سنة قابلة للتجديد، ونصت فيما نصت عليه: تثبيت سورية أمه مستقلة، وتهيئة جميع الشروط لقبول سوريا في عصبة الأمم في مهلة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الأول لتوقيع المعاهدة، وعلى أن يقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين بالسيادة توثيقاً لعلاقتها وللصلات التي تجمع للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة، كما نصت الاتفاقية العسكرية على منح فرنسا حق الإبقاء على قاعدتين جويتين، وأن

د. أكرم عدوان

يقوم بتدريب الجيش السوري معلمون واختصاصيون فرنسيون وأن يكون من واجب سوريا في حالة الحرب أن تتعاون مع فرنسا داخل الأرض السورية ، بالمحافظة على المطارات وتقديم المياه والمساعدات اللازمة في النقل والمواصلات.(٤٣)

جاءت الاتفاقية السورية الفرنسية عام ١٩٣٦، لتثبيت السيطرة السياسية والعسكرية الفرنسية على سوريا في مرحلة حرجة بالنسبة لكل من فرنسا وبريطانيا، ففي تلك المرحلة بدأت ملامح الحرب العالمية الثانية تظهر في الأفق، وبدأت التطورات السياسية والعسكرية في أوروبا توحى بوقوع الحرب، خاصة التطورات داخل ألمانيا ووصول أولدف هتلر إلى دفة الحكم والتهديدات التي بدأ يطلقها لاستعادة ما ضاع من ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، لذلك عكفت بريطانيا وفرنسا على تهدئة الأمور في مستعمراتها الخارجية ، استعداداً لتلك الحرب.

ظلت المعاهدة ريشة في مهب الريح فبدلاً من حصول سوريا على مرسيليا سلخ منها لواء الاسكندرونة، حيث نشرت نصوص المعاهدة الفرنسية، التركية في جنيف عام ١٩٣٨ والتي نصت على سلخ لواء الاسكندرونة فزادت الاضطرابات، فاستبدل المندوب السامي الفرنسي "مارتيل" بالجنرال "بيو" الذي أعلن عدول فرنسا عن سياسية التعاقد والعودة في حكم البلاد إلى سابق عهده حسب صك الانتداب. (٤٤) وبذلك تكون فرنسا قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية قد وضعت أو أعادت نظاماً للحكم المباشر في سوريا، وتتصلت تماماً من المعاهدة، وبدأت باستخدام سياسة مفادها، إدخال سوريا في مرحلة عراك وتجاذب سياسي بين أطرافه السياسية.

في تلك الأثناء سقطت باريس ١٩٤١م تحت السيطرة النازية، وقامت هناك حكومة فيشي الموالية للألمان، بينما وصل ديغول نضاله ضد النازية على رأس حكومة في المنفى في إنجلترا " حكومة فرنسا الحرة" وسارع بيتان الألماني إلى عزل الجنرال "بيو" في دمشق وعين بدلاً منه الجنرال "دانس" مندوباً سامياً فأقال حكومة المديرين وكلف " خالد العظم" بتشكيل وزارة مؤقتة تقود البلاد نحو الاستقلال.(٤٥)

هذه التطورات جعلت ديغول وبمساعدة بريطانيا يقرر استرجاع سوريا من يد الألمان، ومن ثم فقد عبرت قوات بريطانيا الحدود العربية في ٨/يونيه/١٩٤١ تصحبها وحدات من قوات فرنسا الحرة، وقامت باحتلال سوريا احتلالاً مشتركاً بعد قتال امتد حتى ١٤/يوليو/١٩٤١.(٤٦)

نجحت القوات الفرنسية – البريطانية المشتركة وبمؤازرة بعض العناصر السورية بالقضاء على قوات الجنرال "دانس" التابعة لألمانيا.

وفي ٣٠/تموز/١٩٤١ ألقى الجنرال ديغول خطاباً كان من أهم ما جاء فيه "حان لفرنسا أن تضع بالاتفاق معكم نهاية للانتداب وتتفاوض وإياكم في الشروط التي ستحقق ضمنها سيادتكم

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

التامة واستقلالكم، إن فرنسا وسوريا المتحدتين اتحاداً وثيقاً وللتين تعملان على خدمة المثل العليا المشتركة، في اليوم الذي توقعان فيه المعاهدات التي سيوضع فيها حد لأكبر فاجعة عرفها التاريخ، سيظهر لهما بأن تحالفهما الوثيق وصدافتها الخالدة كانت من عداد الفوائد التي جنبت من المصائب التي جرتها الحرب. (٤٧)

وقد أعلن الجنرال كاترو المندوب السامي في ٢٧/ سبتمبر ١٩٤١، أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة، و أعلن عن استقلال سوريا رسمياً في ذلك التاريخ دون أية شروط. (٤٨)

ثم أعلن الجنرال كاترو تعيين الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً للجمهورية، إلا أن فرنسا تلكأت في تحويل أية سلطات دستورية حقيقية له، ولم تبد أية نية في إعادة الحياة الدستورية في سوريا، وقد أدى ذلك إلى ازدياد السخط الشعبي وإذكاء الحركة الوطنية من جديد في دمشق وفي كل المدن السورية، مما أدى إلى قيام الجنرال ديغول بزيارة سوريا ولبنان، من ثم موافقة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي حلت محل حكومة فرنسا الحرة، على إجراء انتخابات حرة في سوريا في ٢٤/يناير/١٩٤٣. (٤٩)

جرت الانتخابات في سوريا، وحققت قوائم الكتلة الوطنية الفوز الساحق، فشكل نوابها معظم أعضاء مجلس النواب الجديد، الذي عقد أولى جلساته في ١٧/آب/١٩٤٣ وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وفارس الخوري رئيساً لمجلس النواب وكلف سعد الجابري بتشكيل الوزارة الجديدة. (٥٠)

في تلك المرحلة كانت السلطات الفرنسية تسعى لفرض معاهدة على سوريا تربطها بالنفوذ الفرنسي ربطاً أبدياً، إلا أن الشعب السوري رفض تلك السياسة رفضاً باتاً، فقامت القوات الفرنسية بضرب المدن السورية الرئيسية وعلى رأسها مدينة دمشق بالمدافع وألقت عليها القنابل من الطائرات، كما قصفت دار المجلس النيابي في دمشق، وعلى إثر تلك الأحداث، وبعد مباحثات بين الجنرال كاترو والحكومة السورية تم الاتفاق في ٢٢/ ديسمبر ١٩٤٣، على أن تنتقل إلى الحكومة السورية الصلاحيات التي تمارسها باسمها السلطات الفرنسية، وأن تنتقل إليها كذلك، المصالح المشتركة بما فيها الجمارك، على أن يبدأ تنفيذ الاتفاق من أول يناير ١٩٤٤. (٥١)

وبتاريخ ٥/حزيران/١٩٤٤، صدر في دمشق بيان مشترك بين الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمة التفاوض، يفيد بموافقة الحكومة الفرنسية على تسليم إدارة المصالح المشتركة إلى الحكومة السورية وحدها، وفي ٥/تموز ١٩٤٤ أبلغت وزارة الخارجية السورية الدول العربية

د. أكرم عدوان

والأجنبية ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة الفرنسية، والذي تضمن موافقة فرنسا على استقلال سوريا رسمياً، وكذلك سيادتها على أراضيها سيادة كاملة غير منقوصة. (٥٢) انهالت على رئاسة الجمهورية السورية برفقيات التهئة والاعتراف من مختلف الدول العربية والأجنبية، وعلى رأسها روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية. (٥٣)

تعزز الموقف السوري بالاعترافات المتتالية من دول العالم، وممارستها فعلاً جميع الصلاحيات التي تتعلق بسيادتها الداخلية والخارجية، وبقي عليها فقط أن تصبح عضواً في أسرة الأمم المتحدة.

كذلك كان على الحكومة السورية أن تستكمل إجراءات سيادتها التامة باستلام الجيش السوري وجلاء القوات الفرنسية من أراضيها، مما مثل عقدة جديدة في العلاقات السورية الفرنسية، حيث أدرك الجانب السوري، المماثلة والتسوية من الجانب الفرنسي في ذلك المجال الأمر الذي يخفي وراءه أهدافاً من شأنها الحد من سيادة سوريا.

وفي ٤/أيار/١٩٤٥ أبلغت الحكومة الفرنسية رئيس الوزراء السوري، نيته إرسال قوات جديدة إلى سوريا لكي تحل محل القوات التي ستغادر البلاد السورية وبالرغم من معارضة الحكومة السورية ذلك الإجراء، إلا أن الحكومة الفرنسية واصلت الحد من استقلال سوريا ورفضت الاحتجاج السوري، ووصل إلى سوريا ما يقارب من ١٥٠٠ جندي فرنسي مع أسلحتهم، دون موافقة أو علم الحكومة السورية ووصل على رأسهم الجنرال "بينيه: الذي قام بزيارة القصر الجمهوري وأعلن هناك عن شروط فرنسا للجلاء، كان من أهمها استعداد فرنسا تسليم الجيش السوري إلى الحكومة بشرط، احتفاظ فرنسا بقواعد جوية على الأراضي السورية، وضمن المصالح الاقتصادية الفرنسية في سوريا، وكذلك المصالح الثقافية. (٥٤)

رفضت الحكومة السورية الشروط الفرنسية، وطالبت بسحب القوات الفرنسية فوراً من الأراضي السورية وأن يتم تسليم الجيش فوراً للحكومة السورية. (٥٥)

على أثر ذلك بدأت القوات الفرنسية المنتشرة في سوريا بحملة استفزازية وإرهابية من خلال مباشرة الجنود الفرنسيين باعتداءاتهم على الأهالي خاصة في محافظات حلب وحماة ودمشق، فأغارت الطائرات الحربية الفرنسية على مدينة حماة وضربت المنشآت المدنية والحكومية سقطت نتيجتها عدد من القتلى والجرحى.

وفي دمشق توجهت المدرعات الفرنسية فجر ٢٩/أيار/١٩٤٥، وحاصرت المجلس النيابي من جميع الاتجاهات، حيث كانت تتواجد به قوة من الدرك، وقد طلب منها قائد القوة الفرنسية من الحامية السورية القيام بتحية العلم الفرنسي فرفض رجال الدرك السوريين فتنزع الفرنسيون بهذا

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

الرفض، وبدءوا بإطلاق النار على المجلس النيابي وتهديم واجهته، وقتل جميع من كان بداخله من الشرطة والدرك، وتعرضت دمشق لقصف مدفعي وهجوم بالقنابل رافقته أعمال النهب والإرهاب استمرت حتى يوم ٣١/آيار، سقط خلالها ٦١٦ شهيد وبلغ عدد الجرحى حوالي ٢٠٧٢ جريحاً. (٥٦)

كان للصمود السوري في هذه المواجهة، دور رئيس في خلخلة الوضع الفرنسي في سوريا والمنطقة بأكملها وتراجعها، وكذلك جعل الموقف الدولي يتحرك باتجاه إنهاء الوجود الفرنسي من سوريا ولبنان، فقد أظهر الشعب السوري في هذه المواجهة بسالة منقطعة النظير، بإصرارهم على طرد المستعمر وتصفية قواعده بالكامل، هذا الموقف أقل ما يقال عنه أنه موقف وطني جهادي ضد المستعمر الذي أدى في النهاية إلى تحقيق كل التطلعات السورية من نيل الاستقلال الفعلي والسيادة على أراضيها.

قررت كل من سوريا ولبنان بعد هذه الأحداث، رفع القضية إلى مجلس الأمن، الذي بدأ في ١٠/شباط/١٩٤٦ بمناقشة القضية، مع تأكيد المندوب السوري واللبناني في المجلس على وجوب جلاء القوات البريطانية والفرنسية فوراً عن أراضيها، وقد وجد هذا الطلب تأييداً من الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة الأمريكية. (٥٧)

صوت أعضاء مجلس الأمن في النهاية على المقترح الأمريكي بجلاء القوات الأجنبية عن سوريا ولبنان بأسرع وقت ممكن. (٥٨)

هكذا تحقق الحلم وتحقق نضال الشعب السوري في دمشق وفي كل المدن السورية وتم جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن أراضيها في ١٧/نيسان/١٩٤٦، فاعتبر هذا اليوم عيداً وطنياً، وتم إبلاغ مجلس الأمن الدولي بذلك بتاريخ ١٦/آيار/١٩٤٦.

الخاتمة:

أولاً: كان من المفترض أن يكون الحديث فقط عن مدينة دمشق ودورها النضالي والجهادي في مواجهة الاستعمار الأجنبي، ولكن دمشق ليست مدينة منعزلة بعيدة عن محيطها السوري أو حتى العربي أو الإسلامي، فهي مدينة عريقة لها جذورها في التاريخ الإسلامي والعربي، وهذا ما جاء في مقدمة هذا البحث، لهذا كان يجب أن نتطرق إلى الدور السوري في مقاومة الاستعمار الفرنسي ليس فقط في مدينة دمشق بل دور الشعب السوري في كل المدن السورية، فدمشق - كما ذكرت - مدينة مركزية، محورية لا يمكن فصل ما يدور فيها من أحداث عن محيطها السوري أو العربي.

د. أكرم عدوان

ثانياً: لهذا، فدمشق لعبت الدور الرئيس في المقاومة ولا شك، كانت هي بؤرة الأحداث والصراع بين الوطنيين من الشعب السوري، وبين المحتل المستعمر، وقدمت دمشق كل ما لديها من أبناء ومصالح ومقننات في سبيل الدفاع عن عروبته، بل أكثر من ذلك كانت هي مصدر الثورة ومصدر الإشعاع القومي والحضاري والمقاومة لكل المدن السورية واللبنانية معاً.

ثالثاً: نخلص ، إلى نتيجة هامة، تتمثل في أن المقاومة والصمود والتصدي والثبات تعتبر من الثوابت الوطنية والإسلامية، هي أساس الانتصار، وهي أساس الحصول على الحقوق، وليس العكس، فلو أن دمشق وأهلها والمدن السورية الأخرى تنازلت واستسلمت لأطماع المستعمرين لما حصلت بهذه السرعة على نيل استقلالها الكامل، فالتضحيات التي قدمتها دمشق وباقي المدن السورية ، في الأنفس والأموال هي التي جاءت بهذه النتيجة المشرفة، فكما رأينا في المرحلة الأولى من الاستعمار والتي استمرت من عام ١٩١٨ - ١٩٣٠ والتي تميزت بالمقاومة الشرسة داخل دمشق وخارجها ضد المستعمر جعلت فرنسا تفكر في كيفية الخروج من هذا المأزق وبدأت تبحث عن حلول سياسية للخروج من هذا الواقع المرير.

رابعاً: كما أن حصول سوريا على استقلالها بهذه السرعة، كان بمثابة دافع كبير، لباقي الأقطار العربية التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار، في محاولة للتخلص من هذا الواقع واتخذت من النضال السوري ، قدوة لنيل استقلالها والبحث عن الخلاص.

خامساً: لم ينته النضال السوري ولم تنته مقاومة دمشق فلا زالت سوريا هي المصدر الرئيسي لمشروع مقاومة المحتل وعدم التنازل عن الحقوق والثابت، ولا زالت سوريا وعاصمتها دمشق، تتحدى وتتحمل كل الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية، في مواجهة الغطرسة الأجنبية والصهيونية حتى يومنا هذا.

الهوامش:

١. P.3-(net) - <http://WWW.akhawia.com> وانظر د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، بيروت، ط الأولى، سبتمبر/ ١٩٨٧، حتى ٦-٢٣٠.
٢. المرجع السابق، ص ٦.
٣. المرجع السابق، ص ٦٠.
٤. أحمد عزت عبد الكريم، التقسيم الداري لسورية في العرض العثماني، حوليات كلية الآداب جامعة عين، شمس، مايو ١٩٥١.

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

٥. د. محمد أنيس وآخرون، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٦٧، ص ٨.
٦. وليد المعلم، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ (التحدي والمواجهة) شركة بابل للنشر، قبرص، ط الأولى، دمشق ١٩٨٥، ص ٨.
٧. المرجع السابق، ص ٨.
٨. د. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥٠٩.
٩. أمين سعيد، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والاطالي في بلاد العرب، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٣٦، ص ٣٨٩، وانظر، وليد المعلم، ص ٩، وانظر، د. محمد أنيس، ص ٥٠٨.
١٠. د. محمد أنيس، ص ٥٠٩، وانظر، نجيب الأرمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط الثانية، ١٩٧٣، ص ١٨.
١١. وليد المعلم، مرجع سابق، ص ١٠.
١٢. نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، حتى ٢٤.
13. Gontaut – Biron, R. de: comment la France S'est installeen syrie 1918–1914 – P.228.
١٤. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج الثاني، النضال بين العرب والفرنسيين والانكليز، مكتبة مدبولي، القاهرة.
١٥. د. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥١٤ وانظر، نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص ٣٧.
١٦. نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص ٣٧.
١٧. د. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥١٥.
١٨. عطا محمد صالح، وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٨٨، ص ٢٢١.
19. longrigg. S.H.: Syria and Lebanon under. French mandate, pp-169– 167.
20. Hourani: Syria and Lebanon. The problem of westernization. Apolitical Essay. P.172.
٢١. وليد المعلم، مرجع سابق، ص ١٣.
٢٢. نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص ٦٠.
٢٣. المرجع السابق، ص ٤٩.
٢٤. د. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥١٧.
٢٥. نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص ٦١.

د. أكرم عدوان

٢٦. ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٩١ - ٢٩٢.
٢٧. lougrigg.S.H. opcit.p176.
٢٨. وليد المعلم، مرجع سابق، ص ١٤.
٢٩. انظر النص الكامل للتصريح د. ذوقان قرقوط، مرجع سابق، ص ٣٠٧ - ٣١٠.
٣٠. انظر النص الكامل للبيان، في ذوقان قرقوط، مرجع سابق، ص ٣١١ - ٣١٦.
٣١. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥١٩.
٣٢. المرجع السابق، ص ٥١٩ وانظر، نجيب الأرمنازي، مرجع سابق ص ٧٢.
٣٣. د. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥٢١.
٣٤. انظر النص الكامل لبنود الدستور، ذوقان قرقوط، مرجع سابق، ص ٣٤٢ - ٣٥٥.
٣٥. د. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥٢١.
٣٦. نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص ٧٩، وانظر. longrigg. S.H. opcit – P187.
٣٧. نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص ٨٣.
٣٨. د. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥٢٢.
٣٩. نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص ٨٥.
٤٠. المرجع السابق، ص ٨٧، ٨٨.
٤١. المرجع السابق، ص ٨٩، ود. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥٢٢.
٤٢. نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص ١٠٠ - ١٠١ - أنظر نص الاتفاقية وملحقاتها ذوقان قرقوط، مرجع سابق، ص ٤٢٨ - ٤٣٤.
٤٣. المرجع السابق، ص ٤٣٠. وانظر Hourani: Syria and Lebanon op.cit – p314
٤٤. المرجع السابق، ص ٢٠.
٤٥. وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٢٢.
٤٦. Lenczowski.q. the, Middle East in world Affairs – pp – 241 – 242.
٤٧. وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٢٣.
48. ziadeh, Nicola A.–Syria and Lebanon, Lebanon Bookshop, First Pub.,Beerit,1965,P65
٤٩. I bid – p72 وانظر د. محمد أنيس، مرجع بعد، ص ٥٣٣.
٥٠. وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٢٩.
٥١. د. محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٥٣٤، وانظر، وليد المعلم، ص ٣٠.

مدينة دمشق ومواجهة الاستعمار الفرنسي

٥٢. تاريخ أمة في حياة رجل، مجموعة من المؤرخين السوريين، إصدار الحكومة السورية دمشق، ١٩٤٨، ص ٤٠.
٥٣. المرجع السابق، ص ٣٦، ٤٧.
٥٤. وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٣٦، ٣٧.
٥٥. تاريخ أمة في حياة رجل، مرجع سابق، ص ٤٥.
٥٦. وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٣٨.
٥٧. شاكر الدبس، الدول العربية في الأمم المتحدة، ط الأولى، دمشق، ص ٩٠.
٥٨. المرجع السابق، ص ٩٢.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ١ - أحمد عزت عبد الكريم: التقسيم الإداري لسوريا في العرض العثماني، حوليات كلية الآداب، جامعة دمشق، مايو، ١٩٥١.
- ٢ - أمين سعيد: تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب، ج الثاني، القاهرة، ١٩٣٦ - الثورة العربية الكبرى، القاهرة، الجزء الثاني، النضال بين العرب والفرنسيين والانجليز، مكتبة مدبولي.
- ٣ - محمد أنيس وآخرون: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٤ - وليد المعلم: سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ (التحدي والمواجهة) شركة بابل للنشر، قبرص، ط الأولى، دمشق، ١٩٨٥.
- ٥ - نجيب الأرمنازي: سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط الثانية، ١٩٧٣.
- ٦ - غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط الأولى، ١٩٨٧.
- ٧ - عطا محمد صالح، وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٨٨.
- ٨ - ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٩ - مجموعة من المؤرخين السوريين، تاريخ أمة في حياة رجل، إصدار الحكومة السورية، دمشق، ١٩٤٨.
- ١٠ - شاكر الدبس: الدول العربية في الأمم المتحدة، ط الأولى، دمشق.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- ١ - Qontaut- Biron, R.de: comment la fraance sest installeen Syria-1918-1971
- ٢ - longrigg.s. h.: Syria and Lebanon under c. French mandate.

د . أكرم عدوان

- ٣- hourani: Syria and Lebanon. the problem of westernization apolitical essay
- ٤- lenczowski, g. middle east in world affairs.
- ٥- ziadeh ,Nicola a., Syria and Lebanon, Lebanon bookshop, first pub.,Beirut,1965.